

جامعة الشهيد حمه لخضر-الوادي

مقياس: المالية الدولية

الاستاذ المحاضر: د/حملاوي سكينه

تخصص: اولى ماستر مالية تجارة دولية

المحور الثاني: المؤسسات المالية الدولية والاقليمية والاسواق المالية

الجزء الثاني: : الاسواق المالية الدولية

السوق المالية الدولية

الأسواق المالية ليست سوقاً واحدة متجانسة، بل هي أسواق متميزة كل واحدة منها متخصصة بنوع معين من أنواع المبادلات المالية، ولكل منها مؤسساتها الخاصة وإن كانت في بعض الأحيان متداخلة. وتعدّ المصارف التجارية، وشركات التأمين، والبيوتات المالية، وشركات الاستثمار والتوظيف، والمتعاملين بالسندات التجارية ومؤسسات البورصة وهيئات الوساطة من أهم مؤسسات الأسواق المالية. ومن «الأسواق المالية» المتخصصة "سوق النقد" ولا تختلف أدوات السوق النقدية الدولية عن نظيرتها المحلية، لكن أهميتها وتزايد دورها في الإقتصاد العالمي يعود إلى تطور المصدر الرئيسي لرؤوس الأموال في هذه السوق والمتمثل في الودائع بالعملات الأجنبية على مستوى البنوك أو ما يعرف ب"سوق اليورو عمالات". أما السوق الرئيسة الأخرى من الأسواق المالية فهي "سوق رأس المال الدولية وهي التي تصدر عنها، وتُتداول فيها، القروض والتسهيلات الائتمانية متوسطة وطويلة الأجل، سوق السندات الدولية، وسوق الاسهم الدولية.

اولا-السوق النقدية الدولية:

يكون التعامل في هذه السوق بين البنوك التجارية في تلك الودائع التي تكون بمبالغ كبيرة ولمدة قصيرة (تتراوح من يوم إلى سنة)، وتتأثر هذه السوق بالتقلبات التي تطرأ على أسعار الصرف، وهذا يعود إلى أن التعامل يجري بالعملات الأجنبية.

1- سوق اليورو عمالات

1-1- ماهية سوق اليورو عمالات: تعبر "اليورو عمالات" عن الودائع بالعملات الأجنبية القابلة للتحويل على مستوى بنوك متوالدة خارج النظام النقدي للعملة المعنية، إذ يمكن لمختلف العملات الأجنبية أن تتوالد كودائع في مختلف البنوك العالمية في لندن، طوكيو، باريس، سنغافورة وغيرها، ولأن استعمال مصطلح "اليورو" للدلالة على توالد هذه العملات خارج حدود نظامها النقدي الأصلي وليس

للدلالة على تولدها في أوروبا فقط، إذ أن "اليور ودولار" مثلا لا يعبر عن الدولار المتوالد كودائع في بنوك أوروبا بل يشمل أيضا حتى الدولار المتوالد في بنوك طوكيو وكندا وغيرها.

يعبر سوق اليوروعملات عن السوق الذي تتداول على مستواه رؤوس الأموال خارج حدود الدول المصدرة لها، في حين أن البنوك التي تتلقى ودائع وتمنح قروضا بعملة تختلف عن عملة البلد الأصلي لها تسمى بـ "البنوك الأوروبية"، حيث أن هذه التسمية لا تعبر عن مؤسسة بقدر ما تعبر عن وظيفة معين.

1-2- عوامل تطور سوق اليوروعملات: تبرز أهم العوامل التي ساهمت في تطور سوق اليوروعملات ما يلي :

★ بدأ ظهور اليورودولار في نهاية الخمسينات من القرن العشرين التي شادت تطورا ملحوظا في التجارة.

★ الدولية، مما استلزم زيادة الطلب على الدولار لتسوية المبادلات الدولية وهو ما كان سببا في تولده على مستوى.

★ بنوك عديد الإقتصاديات العالمية خارج الولايات المتحدة الأمريكية؛

★ ساهمت الحرب الباردة بين الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد السوفياتي في تطور سوق اليوروعملات.

★ خصوصا من خلال التأثير على تطور سوق اليورودولار. إذ أن تخوف السوفيات من مصادرة الولايات المتحدة الأمريكية لرؤوس أموالهم بالدولار المحصل عليها من مبادلات الإتحاد السوفياتي التجارية مع الإقتصاديات الغربية دفعت بهم لإيداعها في بنوك خارج الولايات المتحدة الأمريكية. لجأت عديد الدولار العربية إلى إيداع رؤوس أموالها بالدولار المحصل عليها من بيع البترول (البترودولار) في بنوك متوالدة في أوروبا، مما ساهم في تنامي سوق اليورودولار.

★ ساهمت التنظيمات والتشريعات الخاصة بالعمل البنكي في التأثير إيجابا على تطور سوق اليورو عمالات. وهو ما دفع البنوك البريطانية وقصد توسيع نشاطها إلى قبول ودائع بالدولار ومنح قروض بالدولار بما أن ذلك لا يتعارض والقوانين المالية المنظمة، خصوصا بعد تكديس الكثير من الفوائض المالية بالدولار خارج الولايات المتحدة الأمريكية نتيحة العجز المستمر في ميزان مدفوعاتها بداية من الستينات.

★ وفي بداية الستينات طبقت الولايات المتحدة الأمريكية بعض القرارات التي تحد من الإقراض للخارج، من خلال فرض ضريبة تهدف إلى الحد من مشتريات الأمريكيين للأصول الأجنبية وتقليص منح قروض في الخارج

★ ساهم التحرير المالية وانفتاح الأنظمة والأسواق المال العالمية على بعضها البعض في زيادة انتقال رؤوس الأموال بمختلف العملات الأجنبية بين المراكز المالية العالمية بكل حرية.

2- سوق اليور وقروض

2-1- ماهية سوق اليور وقروض: يعرف اليور قرض على أنه عبارة عن القرض المحرر بعملة تختلف عن عملة البلد الذي حرر فيه . حيث ترتبط اليور قروض باليور عملات، أين يعتبر تداول العملات الأجنبية خارج حدود الدول المصدرة لها كودائع ومنحها في شكل قروض هو ما أدى لظهور ما يسمى ب"اليور قروض". "تمنح" اليور قروض "من طرف تكتل أو إتحاد مجموعة من البنوك فيما بينها، إذ تحرر في الغالب بالدولار الأمريكي باعتبار أن هذه الأخير هو العملة المسيطرة على سوق اليور عملات الذي يعد المصدر الرئيسي لتمويل اليور قروض.

2-2- تطور سوق اليور وقروض: اختص سوق اليور قروض في بداياته في ستينات القرن العشرين بتقديم قروض للدول ذات الملاءة المالية الجيدة، لكنه ومع بداية منتصف السبعينات وتزايد تطور سوق اليور عملات، امتد سوق اليور قروض ليشمل الدول النامية التي كانت في حالة للموارد المالية لتنمية اقتصادياتها المتراجعة. لكن مع بداية سنوات الثمانينات تعرضت عديد الدول النامية إلى ما عرف ب"أزمة المديونية" التي وضعتها في حالة عجز عن الوفاء بالتزاماتها المالية وهو ما أثر سلبا على تطور سوق اليور قروض الذي امتنعت فيه "البنوك الأوروبية" عن تقديم مزيد من اليور قروض للدول النامية نتيجة ارتفاع درجة المخاطرة، مما دفع إلى تحول وجهة اليور قروض إلى الدول ذات الملاءة الجيدة العضوة في منظمة التنمية والتعاون الإقتصادي التي تسيطر على حوالي % 59 من حجم السوق.

2-3- خصائص سوق اليور وقروض: يتميز سوق اليور قروض الذي يختص بحوال 30% من سوق المال الدولية بجملة خصائص كما يلي:

__ المدة: تتراوح مدة استحقاق اليور قروض في المتوسط ب 5 سنوات ولا تتجاوز غالبا 10 سنوات؛
__ القيمة المالية: تتميز اليور قروض بالقيم المالية المرتفعة أين يقدر الحد الأدنى لها في الغالب عند حدود 10 مليون دولار.

__ سعر الفائدة: يتميز سعر الفائدة على اليور قروض بالتغير كل مدة 3 أو 6 أو 12 شهرا ولهذا يطلق عليها "قروض rollover". حيث أن سعر الفائدة عليها يتكون من سعر مرجعي يسمى ب"الليور" أو ما يعرف بسعر لندن للإقراض ما بين البنوك « LIBOR » الذي تضاف له قيمة هامشية ربحية معينة تسمى ب « spread » والتي تمثل الجانب المتغير في سعر الفائدة على اليور قروض وتتعلق بتقييم خطر القرض وقيمه ومدة استحقاقه.

2-4- آلية تقديم اليور قروض: يتم تقديم اليور قروض وفق عملية متسلسلة كما يتوضح فيما يلي :
أ_ **تحديد الإحتياجات:** أول مرحلة في تقديم اليور قروض هي التحديد الأولي للإحتياجات من طرف الجهة المقترضة من حيث القيمة المالية ومدة الإستحقاق لأنها تعتبر معلومات وبيانات أساسية.

ب_ **دراسة السوق**: ياولى المقترض إجراء اتصالات مع عدد من البنوك لدراسة السوق المصرفي واتجاهات القروض من حيث القيم المالية للقروض الممنوحة وفترات استحقاقها. وبعد ذلك يبدأ المقترض بالتشاور مع البنوك من خلال تقديم طلب القرض وخصائصه من حيث القيمة المطلوبة وفترة الإستحقاق والضمانات المقدمة، وانتظار تقديم البنوك لعروضها خلال فترة محددة.

ج_ **اختيار العرض**: إن اختيار المقترض للعرض يكون على أساس الخصائص التي يتميز بها والتي تتعلق اساسا بالجانب المالي الذي يشمل معدل الفائدة مضاف إليه عمولات مختلفة كما يبرز فيما سيأتي:
_عمولة التسيير: يعبر عنها كنسبة مئوية من القيمة الإجمالية للبيروقرض، وتدفع مرة واحدة عند الإمضاء على عقد القرض أو خلال مهلة لا تتعدى 60 يوما من تاريخ الإمضاء.
_عمولة الإلتزام: يعبر عنها كنسبة مئوية سنوية من القيمة المالية غير المستخدمة من قيمة القرض وتدفع خلال نفس توقيت دفع الفوائد.

_عمولة الوكالة: هي عبارة عن قيمة مالية معينة تدف سنويا كمكافأة للوكالة البنكية التي تتولى تسيير شؤون القرض خلال مدى استحقاقه.
_مصاريف أخرى: وهي التي تتعلق بالجوانب القانونية وعملية المفاوضات والإشهار لعقد القرض....الخ.

وعليه يختار المقترض العرض الأنسب له من خلال المقارنة بين التكاليف المالية لمختلف العروض المقدمة له من طرف البنوك.

د_ **المراسلة**: بعد اختيار العرض المناسب، ترسل مراسلة إلى البنك الذي تم اختياره، تضم: قيمة القرض، معدل الفائدة، فترة الإستحقاق، فترة السماح، العمولات....الخ.

هـ_ **إعداد المذكرة الإعلامية**: تتضمن المذكرة الإعلامية التعريف بالمقترض ونشاطه وسجله الإئتماني ومختلف التقارير المالية الخاصة بنشاطه ومعلومات عن الدولة التي يتب لها قصد إتاحتها أمام البنوك التي يحتمل أن تشارك في هذا القرض.

و_ **المشاركة في القرض**: بعد اطلاع مختلف البنوك على المذكرة الإعلامية، يوافق عدد منها على الدخول والمشاركة في توفير القيمة المالية للبيروقرض، وهنا نجد:

_المدير الرئيسي: وهو البنك المساهم بأكبر حصة في القيمة الإجمالية ويقود بدور البنك الوكيل؛

_المدير: هو البنك ذو المساهمة المالية الأقل مقارنة بالمدير الرئيسي؛

_المدير المساعد: هي البنوك صاحبة الحصة المالية الأقل مقارنة بالمدرء؛

_المشاركون العاديون: هي البنوك صاحبة أقل حصة من بين جميع المشاركين.

ي_ **التوقيع على عقد القرض**: بعد الإتفاق على جميع البنود المتعلقة بالقرض وتحديد البنوك المشاركة فيه، يتم في جلسة علنية التوقيع على عقد القرض.

ثانيا: سوق راس المال الدولية

ويتم التعامل في هذه السوق من خلال أسواق الأوراق المالية أو بما تعرف بالبورصات، ويشترك في التعامل في هذه السوق صناديق الاستثمار والشركات الدولية، وشركات التأمين والبنوك المتخصصة وصناديق التقاعد... إلخ، ويتم التعامل في هذه السوق بعقد القروض المشتركة إضافة إلى إصدار وتداول السندات الأوروبية والأجنبية، وتتأثر هذه السوق بتغيرات أسعار الفائدة بالإضافة إلى تغيرات أسعار صرف العملات.

1- سوق السندات الدولية

1-1- ماهية سوق السندات الدولية: يعبر سوق السندات الدولية عن السوق الذي يتم فيه تداول سندات من متعاملين أجنب محرة بعملات اجنبية عنهم ومتداولة خارج الحدود الوطنية. إذ يتم في هذا الصدد التمييز بين نوعين من السندات الدولية .

أ- السندات الأوروبية: هي عبارة عن السندات التي يتم إصدارها من طرف مقترضين في سوق مالي أجنبي ومحررة بعملة تختلف عن عملة البلد الذي تم إصدارها فيه . ومثال ذلك أن تصدر مؤسسة سوناطراك الجزائرية سندات في سوق لندن المالي محررة بالدولار الأمريكي.

ب- السندات الأجنبية: هي عبارة عن السندات التي يتم إصدارها من طرف مقترضين في سوق مالي أجنبي ومحررة بنفس عملة البلد الذي تم إصدارها فيه . ومثال ذلك أن تصدر مؤسسة سوناطراك الجزائرية سندات في سوق نيويورك المالي محررة بالدولار الأمريكي.

1-2- تطور سوق السندات الدولية: كان إصدار السندات الدولية عاملا رئيسيا في زيادة التدفقات المالية عبر الحدود، إذ تم البدء في إصدار السندات الأجنبية سنوات الخمسينات من القرن العشرين، أين توجه العديد من المقترضون من مختلف دول العالم للحصول (ل طرح سندات في الأسواق المالية الأمريكية تسمى " سندات اليانكي " Yankee Bonds " على رؤوس أموال بالدولار الأمريكي الذي كان يتميز خلال تلك الفترة بالندرة وزيادة الطلب عليه . وفي فترة الستينات قامت السلطات الأمريكية بإصدار تشريعات وقوانين تقييد من إصدار سندات اليانكي من طرف المقترضين الأجانب، وهو ما دفع العديد من المقترضين للتوجه لإصدار سندات بالدولار في أسواق مالية لدول أخرى خصوصا في أوروبا، وهو ما دفع لبروز ما يعرف بالسندات الأوروبية التي أصدر لأول مرة سنة 1963 من طرف شركة "أوتوستراد" الإيطالية التي أصدرت سندات يورو دولار . وشهدت السندات الأوروبية بعد ذلك تطورا ملحوظا باعتبارها تخلص من العديد من القيود التي تواجه الأنواع الأخرى من السندات (المحلية والأجنبية)، حيث تعتبر السندات الأوروبية المصدرة بالدولار (سندات اليورو دولار) الأكثر إصدارا باعتبار المكانة الريادية والمحورية للدولار في الإقتصاد العالمي.

2- سوق الأسهم الدولية: تلجأ العديد من الشركات والمؤسسات إلى رفع رأسمالها عن طريق طرح الأسهم في أسواق رأس المال الدولية (البورصات) من جهة لتوفير التمويل ومن جهة أخرى للحصول على رصيد كاف من العملات الأجنبية الضرورية للقيام بمشاريعها التي تكون عادة منتشرة في مختلف دول العالم. ومن هذا المنطلق فإن المؤسسات الدولية ذات النشاط الإقتصادي الدولي الواسع والشركات المتعددة الجنسيات تعتبر أهم الأطراف المصدرة للأسهم في سوق الأسهم الدولية.

وتطور سوق الأسهم الدولية بالأساس بداية من ثمانينات القرن العشرين، أين كانت المؤسسات الأجنبية تطرح أسهمها في أسواق الأسهم الأمريكية. ومع تنامي وتوسع هذا السوق خصوصا لما يمثله أيضا من خلال عمليات التداول بيعا وشراء كمصدر ربح للمستثمرين من جهة وما يمثله التوسع الدولي من آلية لتنوع المحفظة المالية وتجنب المخاطر المالية، ظهرت العديد من الصناديق الإستثمارية المتخصصة في بيع وشراء الأسهم من أسواق رأس المال الدولية، وتنوعت ما بين صناديق استثمار تعاونية خاصة، صناديق تحوط وصناديق الثروة السيادية، إذ أنه وبحكم العولمة المالية وتدويل سوق الأسهم لم يعد المستثمرين يهتمون فقط بتطورات مؤشر البورصة المحلية بل يمتد ليشمل بقية مؤشرات أسواق الأسهم الدولية الرئيسية التي تمتد فيها استثماراتهم المحفظة.

4- الأطراف الفاعلة في الأسواق المالية الدولية: تبرز أهم الأطراف الفاعلة في الأسواق المالية الدولية في:

4-1- صناديق الثروة السيادية: تعتبر صناديق الثروة السيادية من أهم الأطراف الفاعلة في أسواق الأسهم الدولية، خصوصا بعد الأزمة المالية العالمية ل 2008 التي أعقبتها عمليات إنقاذ مالي لشركات عديدة قامت بها هذه الصناديق مما أدى إلى تزايد الإهتمام والتركيز على دورها في الأسواق المالية الدولية والإقتصاد العالمي عموما.

4-2- نشأة وتطور صناديق الثروة السيادية: على الرغم من بروز وتزايد الإهتمام بدور الصناديق السيادية في أسواق الأسهم الدولية وتأثيرها في الإقتصادي العالمي في السنوات الأخيرة منذ الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 ، إلا أن ذلك لا يعني أنها برزت حديثا فقط. حيث يعود ظهورها الأول إلى الخمسينات من القرن العشرين عندما تأسست هيئة الإستثمار الكويتية سنة 1953 بغرض استثمار مداخل النفط في صالح الأجيال المستقبلية، وهي الخطوة التي سارت عليها عديد الدول فيما بعد سواء الدول ذات الفوائض الإحتياطية نتيجة تصدير المواد الأولية كالغاز والبتروول كما هو الحال في دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، أو الدول ذات صافي الصادرات المرتفع نتيجة قوة لجهازها الإنتاجي كما هو الحال في الدول الآسيوية خصوصا الصين.

وتعاضد ظهور و بروز صناديق الثروة السيادية بداية من الألفية الثالثة نتيجة:

❖ _الإرتفاع الذي سجلته أسعار النفط منذ ذلك الوقت من حدود 13 دولار للبرميل بداية الألفية إلى

❖ حدود 147 دولار للبرميل سنة 2008 ، وما نتج عن ذلك من تسجيل عديد الدول المصدرة للنفط من فوائض مالية كبيرة ساهمت في تأسيس الدول المعنية لصناديق ثروة سيادية ممولة من هذه الفوائض.

❖ _تحول عديد الدول الآسيوية كما ساهمت أزمة دول جنوب شرق آسيا سنة 1997 إلى اتباع سياسات اقتصادية تهدف إلى تحقيق النمو عن طريق تحفيز الصادرات، مما ساهم في قوة جهازها الإنتاجي وتزايد صافي الصادرات الذي خلق فوائض في الميزان التجاري كانت أكبر من أن تمتصها أسواقها المالية المحلية.

❖ ومع نهاية سنة 2008 كانت صناديق الثروة السيادية الآسيوية والناجحة عن فوائض الصادات النفطية تمثل حوالي 88 % من إجمالي الأصول المالية التي تمتلكها صناديق الثروة السيادية حول العالم .

4-3- ماهية صناديق الثروة السيادية: عرفت مجموعة العمل الدولية التي عينها صندوق النقد الدولي سنة 2007 صناديق الثروة السيادية على أنها " :صناديق استثمار أو ترتيبات ذات غرض خاص تمتلكها الحكومة العامة وتنشؤها لأغراض اقتصادية كلية.وهي تحتفظ بالأصول أو تتولى توظيفها أو إدارتها لتحقيق أهداف مالية مستخدمة في ذلك استراتيجيات استثمارية تتضمن الإستثمار في الأصول المالية الأجنبية "

تتنوع استثمارات صناديق الثروة السيادية بين الإستثمارات الداخلية فيما تعلق بإنشاء بنى تحتية ومشاريع تنموية، وبين الإستثمارات في الأصول الأجنبية بشراء أسهم شركات وبنوك في الخارج في مختلف الأسواق المالية الدولية، وهذا النوع هو الذي ساهم في تزايد الديناميكية على مستوى أسواق الأسهم الدولية بحكم أنها من جهة تعتبر طرف ذو فائض مالي كبير يوفر التمويل ومن ثم يغري المؤسسات والشركات على مزيد من إصدارات الأسهم طلبا للتمويل، كما أنها من جهة أخرى من مصلحتها تنوي استثمارات محفظتها المالية ومن ثم توسيع انتشارها في الأسواق المالية الدولية في إطار استراتيجية استثمارها لتعظيم العوائد من جهة والحد من المخاطر المالية من جهة أخرى.

واستنادا إلى أهدافها البارزة، قسم صندوق النقد الدولي صناديق الثروة السيادية إلى خمسة فئات رئيسية كما يبرز فيما يلي :

_صناديق الإستقرار: يكون هدفها الرئيسي حماية ميزانية الدولة واقتصادها عموما من التأثيرات السلبية لتقلبات أسعار المواد الأولية التي تعتبر المصدر الرئيسي لاحتياجات الدولة من العملات الأجنبية في الأسواق الدولية.

__صناديق الإدخار :هدفها حماية حقوق الأجيال المستقبلية من خلال تحويل الأصول غير المتجددة إلى أصول أكثر تنوعا بما يمكن من الحفاظ على الثروة في المدى الطويل للأجيال القادمة مستقبلا.

__شركات الإستثمارات الإحتياطية :وهي الشركات التي تحتسب أصولها كأصول إحتياطية، يتم إنشائها بغرض زيادة العائد على الإحتياطيات.

__صناديق التنمية :وهي الصناديق التي تعمل على تحقيق مشاري اقتصادية واجتماعية تساهم في دفع التنمية في الإقتصاد المعني.

__صناديق طوارئ احتياطات التقاعد :وهي صناديق غير معنية بالتزامات صريحة في الميزانية العامة للدولة.

4-5-صناديق التحوط :تعتبر صناديق التحوط محور اهتمام المؤسسات الإستثمارية وأصحاب الثروات المالية الكبيرة كخيار استثماري بديل للمحافظ المالية التقليدية، إذ تعتبر بفضل رسملتها الكبيرة من أهم الفاعلين المؤثرين في الأسواق المالية الدولية عموما و أسواق الأسهم الدولية خصوصا وتعتبر من صناعات السوق.

نشأة وتطور صناديق التحوط :يعود ظهور أول صندوق تحوط إلى سنة 1949 أسسه " روبرت ويسلو " والذي اعتمد من خلاله استراتيجية الرفع المالي وتبادل المراكز الطويلة والقصيرة .واستمر الإستثمار في صناديق التحوط يتميز بالغموض حتى سنة 1966 أين سمح مقال منشور من طرف أحد مالكي صناديق التحوط حول كيفية تشكيل ثروته والإستراتيجيات المتبعة في صندوقه بشكل أفضل مقارنة بصناديق الإستثمار الأخرى، إلى مزيد من الإهتمام حول صناديق التحوط التي ارتفع عددها منذ ذلك الوقت بتأسيس حوالي 140 صندوق تحوط خلال السنتين الموالتين فقط.

وخلال الفترة الموالية نهاية الستينات وحتى منتصف السبعينات ونتيجة الإنخفاض في أسعار الأسهم خلال تلك الفترة، عرفت صناديق التحوط تسجيل خسائر كبيرة وانسحاب رؤوس الأموال منها مما أعادها مرة أخرى إلى حالة الغموض والإبهام حتى سنة 1986 ، أين دفع تقرير حول عوائد أحد صناديق التحوط المرتفعة إلى عودة الإهتمام .مرة أخرى بالإستثمار في صناديق التحوط التي عادت بقوة للنشاط في الأسواق المالية الدولية .

4-6-ماهية صناديق التحوط:تعرف صناديق التحوط بشكل مختصر على أنها أوعية كبيرة لغير منظمة لرؤوس أموال خاصة، حيث يمكن لمسيرها الإستثمار في مجموعة واسعة من الأصول واتباع اسراتيجيات استثمارية عديدة . كما يمكن تعريفها في هذا الصدد على أنها أدوات استثمار خاص لأصحاب الثروات المالية والمؤسسات الإستثمارية الكبيرة، حيث تكون هيكلتها وتنظيمها في إطار عدد محدود من الشراكات، أين يكون استثمارها بين عدد محدود من الشركاء، والمدراء فيها عبارة عن شركاء متضامنون .

وباعتبارهم شركاء متضامنون يقوم مدراء صندوق التحوط عادة باستثمار شركة لنسبة معتبرة من ثروتهم الشخصية قصد ضمان موائمة المصالح الإقتصادية بين الشركاء .

وتتميز صناديق التحوط عن بقية صناديق الإستثمار في الأسواق المالية الدولية بأربعة خصائص رئيسية

هي:

❖ صناديق التحوط غير مقيدة بأدوات مالية معينة أو استراتيجية تداول خاصة، بل يمكنها استخدام ما

❖ يمكنها من تعظيم أرباحها مهما كان معقدا؛

❖ تستخدم صناديق التحوط أسلوب الرفع المالي بكل حرية، سواء كان ذلك بشكل مباشر من خلال استخدام الدين أو بشكل غير مباشر من خلال الرفع المالي الذي تتضمنه المشتقات المالية؛

❖ تتميز صناديق التحوط بنوع من التعتيم على الغرباء وغير المنتسبين لها نتيجة عدم خضوعها لتنظيم معين؛

❖ يحصل مدراء صناديق التحوط على تعويضات بناء على أدائهم وفق نسب معينة.